Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 65-74
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

In-depth analysis of the obstacles to Arab economic integration and mechanisms for its activation in the 21st century

Ali Imbarak Ishteewi *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya

تحليل معمق لمعوقات التكامل الاقتصادي العربي وآليات تفعيله في القرن الحادي والعشرين

أ. علي أمبارك أشتيوي *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: alingrat1982@gmail.com

Received: September 19, 2025	Accepted: November 07, 2025	Published: December 03, 2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
Joint Arab economic action is a fundamental pillar of the League of Arab States, aiming to achieve comprehensive economic development. However, despite a long history of agreements, commencing with the Alexandria Protocol in 1944, the path to Arab economic integration has been slow, yielding modest and limited results. This study conducts an in-depth analysis of the factors hindering this process, recognizing that recent global economic shifts necessitate a unified Arab response. The paper diagnoses the core impediments, which include the historical economic dependence on advanced external economies, the disparity and instability of political systems, the resemblance and resulting competitiveness of Arab economies rather than complementarity, and significant deficiencies in transport and communication infrastructure. To overcome these challenges and activate integration in the 21st century, the research proposes a pragmatic program of action. Key solutions involve achieving macroeconomic stability, developing financial markets, prioritizing investment in education and human capital, strategically restructuring the Arab economic base from competitive to complementary, formulating a collective Arab agricultural policy, and creating an attractive investment climate to repatriate Arab funds currently held abroad.

Keywords: Arab Economic Integration, Obstacles to Economic Integration, Arab Joint Action, Economic Development, Proposed Solutions.

الملخص
يُعدّ العمل الاقتصادي العربي المشترك ركيزة أساسية لجامعة الدول العربية، هدفها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التاريخ الطويل للاتفاقيات، بدءًا من بروتوكول الإسكندرية عام 1944، ظلت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تسير بخطوات بطيئة، مما أسفر عن نتائج متواضعة ومحدودة

الأثر. تُجري هذه الدراسة تحليلًا معمقًا للعوامل التي تعيق هذه المسيرة، إدراكًا منها بأن التحولات الاقتصادية العالمية الأخيرة تستدعي استجابة عربية موحدة. تُشخّص الورقة المعوقات الجوهرية التي تشمل: التبعية الاقتصادية التاريخية للاقتصادات الأجنبية المتقدمة، وتباين وعدم استقرار النظم السياسية، وتشابه الاقتصادات العربية الذي يؤدي إلى التنافس بدلاً من التكامل، والنقص الكبير في البنية التحتية للنقل والاتصالات. وللتغلب على هذه التحديات وتفعيل التكامل في القرن الحادي والعشرين، يقترح البحث برنامج عمل براغماتيًا. وتشمل الحلول الرئيسية تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وتطوير الأسواق المالية، وإعطاء الأولوية للاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، وإعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية العربية استراتيجيًا لتصبح تكاملية لا تنافسية، وصياغة سياسة زراعية عربية جماعية، وتهيئة مناخ استثماري جاذب لإعادة توطين الأموال العربية الموجودة في الخارج.

الكلمات المفتاحية :التكامل الاقتصادي العربي، معوقات التكامل الاقتصادي، العمل العربي المشترك، التنمية الاقتصادية، الحلول المقترحة.

المقــدمة

شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، تمثلت في تنامي الرغبة المشتركة لدى مختلف الدول المتقدمة والنامية لتحرير التبادل التجاري الدولي من القيود والمعوقات، بالإضافة إلى السعي المتزايد نحو تحقيق أقصى درجات التكامل الاقتصادي كوسيلة فعّالة لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية المعاصرة. وقد أدت هذه الظواهر إلى ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية ذات أهداف متباينة، نجح بعضها في تحقيق خطوات واسعة نحو التكامل، أبرزها "الاتحاد الأوروبي"، بينما ظلت تجمعات أخرى تحقق درجات محدودة من التكامل لأسباب سياسية أو اقتصادية.

وفي هذا الإطار، لم تكن الدول العربية بمنأى عن هذه التوجهات، فقد سعت منذ خمسينات القرن الماضي لإيجاد كيان ملائم لتحقيق التكامل الاقتصادي، مستفيدة من الخصائص المشتركة التي تجمعها من وحدة التاريخ والثقافة والحضارة، والحاجة الماسة إلى الانطلاق لتحقيق التنمية. وقد بدأ العمل العربي المشترك مع بروتوكول الإسكندرية عام 1944، الذي وضع المبادئ الأساسية لقيام جامعة الدول العربية، وتوالت بعده العديد من الاتفاقيات والقرارات الهادفة إلى إيجاد تكامل اقتصادي عربي يحقق معدلات تنمية مرتفعة لبلدانها.

مشكلة الدراسة

على الرغم من هذه المسيرة الحافلة بالقرارات والترتيبات الاقتصادية، والتي تهدف إلى تأسيس عمل عربي مشترك، فإن مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي ما زالت تبدو متواضعة، وتسير بخطوات بطيئة، استناداً إلى حجم الأهداف الموضوعة والإمكانيات المتاحة لتحقيقها. ويكمن التحدي في وجود فجوة كبيرة بين الطموح إلى الوحدة الاقتصادية كهدف نهائي، والواقع الذي تعرقله مجموعة من العوائق الهيكلية والسياسية والاقتصادية. هذا التناقض بين أهمية العمل العربي المشترك وضعف منجزاته يشكل مشكلة رئيسية تتطلب تحليلاً معمقاً وتشخيصاً دقيقاً.

تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أبرز المعوقات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وما هي المقترحات والحلول العملية التي يمكن من خلالها تفعيل هذا التكامل لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي العربي وأهميته في تحقيق التنمية؟
2. ما هي أهم المحطات التاريخية لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي؟
3. ما هي المعوقات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تواضع نتائج العمل الاقتصادي العربي المشترك؟

4. ما هي الخطوات المقترحة لتطوير استراتيجية التكامل وتحقيق الأهداف المرجوة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل مفهوم التكامل الاقتصادي العربي وتحديد أهميته القصوى للبلدان العربية.
2. تقييم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ انطلاقها.
3. تشخيص وتصنيف المعوقات الهيكلية والسياسية التي تعترض سبيل التكامل الاقتصادي العربي.
4. اقتراح برنامج عمل متكامل يرتكز على حلول عملية ومقترحات استراتيجية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم وصف وتحليل واقع التكامل الاقتصادي العربي وتتبع مسيرته التاريخية، بالإضافة إلى تحليل المعوقات المذكورة في الأدبيات الاقتصادية. كما تستند الدراسة إلى المنهج الاستنباطي عند تقديم المقترحات والحلول، سعياً لتطوير إطار نظري وعملي لمعالجة المشكلة.

هيكل الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم تقسيم الورقة البحثية إلى الأجزاء المنهجية التالية:

- **المبحث الأول:** مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.
- **المبحث الثاني:** مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.
- **المبحث الثالث:** معوقات التكامل الاقتصادي العربي.
- **المبحث الرابع:** مقترحات وحلول لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

يُعدّ التكامل الاقتصادي من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها التكتلات الإقليمية والدولية لمواجهة تحديات العولمة وتزايد المنافسة العالمية. وفي السياق العربي، يمثل هذا التكامل حاجة ملحة ودعامة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والقدرة على المساومة في الأسواق الدولية. إن العمل العربي المشترك يهدف إلى الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية من مجرد تعاون إلى درجة تكامل تتيح استغلال الإمكانات الهائلة للمنطقة (الجميلي، 2005).

أولاً: التعريف الأكاديمي للتكامل الاقتصادي

يُشير مفهوم التكامل الاقتصادي إلى عملية منظمة يتم بموجبها إزالة الحواجز التي تعترض انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول، مع العمل على توحيد السياسات الاقتصادية تجاه العالم الخارجي والداخل. ويُعتبر التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة من مراحل التعاون، تتطلب درجة عالية من الالتزام السياسي والاقتصادي.

ومن أبرز التعاريف في الأدبيات الاقتصادية:

1. **تعريف بيلا بالاسا (Bela Balassa):** يُنظر إليه كعملية يتم فيها إزالة كافة أشكال التمييز بين الاقتصادات الوطنية لمجموعة الدول التي تشكل هذا التكامل، وتمر بخمس مراحل متتالية.
2. **التعريف الشامل:** هو تغيير هيكلي يهدف إلى دمج الأجزاء المتنافرة من الاقتصادات الوطنية في كتلة واحدة، يتم فيها تنسيق الخطط التنموية وتخصيص الموارد على أساس المزايا النسبية والتخصص، بدلاً من التنافس، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق وفورات الحجم الكبير (الليثي، 2003).

خلاصة: إن الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي العربي هو تحويل مجموعة الاقتصادات القطرية إلى اقتصاد قومي واحد، يتميز بحرية الحركة الكاملة للعوامل الإنتاجية والسلع والخدمات، وله سياسات اقتصادية كلية موحدة (شنجار، 2012).

ثانياً: الفرق الجوهري بين التعاون والتكامل الاقتصادي

يُعد التمييز بين المفهومين أساسياً لتشخيص ضعف الأداء العربي، حيث إن معظم الإنجازات العربية لم تتجاوز عتبة التعاون، الذي غالباً ما يكون أقرب للمصالح الآنية، على عكس التكامل الذي يتطلب التزاماً استراتيجياً طويلاً (قدي، 2012).

جدول رقم (1): الفرق الجوهري بين التعاون والتكامل الاقتصادي.

وجه المقارنة	التعاون الاقتصادي	التكامل الاقتصادي
الالتزام السياسي	لا يتطلب تنازلاً عن السيادة، بل تنسيق بين السياسات الوطنية مع الحفاظ على الاستقلالية.	يتطلب تنازلاً جزئياً عن السيادة الوطنية لصالح سلطة مركزية/فوق قومية (في المراحل المتقدمة)
طبيعة الإجراءات	إجراءات جزئية ومحدودة، مثل إبرام اتفاقيات ثنائية أو إنشاء مشاريع مشتركة محددة.	إجراءات هيكلية وشاملة، مثل إزالة جميع الحواجز وتوحيد التعرفة الجمركية والسياسات النقدية.
المدى الزمني	قصير إلى متوسط الأمد وقابل للتراجع بسهولة.	طويل الأمد وذو تأثير دائم يصعب عكسه.
الأمثلة العربية	إنشاء الصناديق التنموية العربية؛ اتفاقيات تيسير التجارة.	الهدف المفقود (مثل تحقيق الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة).

ثالثاً: مراحل التكامل الاقتصادي الخمسة وتطبيقها عربياً

يتم التكامل الاقتصادي عادةً بشكل متدرج يضمن التكيف الاقتصادي للدول الأعضاء. ويتطلب النجاح الالتزام بتطبيق كل مرحلة على حدة قبل الانتقال إلى التالية (خلف، 2004).

جدول رقم (2): مراحل التكامل الاقتصادي الخمسة وتطبيقها في المسيرة العربية.

المرحلة	التعريف والإجراءات الأساسية	وضع التطبيق في المنطقة العربية
منطقة التجارة الحرة	إزالة الرسوم الجمركية والقيود على حركة السلع والخدمات البينية فقط.	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA): تم تحقيقها نظرياً، لكن فعاليتها تعرقلها الحواجز غير الجمركية وقيود المنشأ.
الاتحاد الجمركي	إضافة إلى المرحلة السابقة، تطبيق تعرفة جمركية موحدة على الواردات من دول العالم الخارجي.	لم يتحقق: فشل الدول العربية في التوافق على سياسة تجارية خارجية موحدة.
السوق المشتركة	إضافة إلى الاتحاد (العمالة، رأس المال، الخدمات)	لم يتحقق: تظل قيود انتقال العمالة ورؤوس الأموال قائمة بين العديد من الدول العربية.
الاتحاد الاقتصادي	تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء.	لم يتحقق: غياب سلطة موحدة للتنسيق المالي والنقدي.
الاندماج الاقتصادي الكامل	أعلى درجات التكامل، ويشمل العملة الموحدة وتوحيد كامل للسياسات وسلطة سياسية عليا.	هدف استراتيجي بعيد المدى.

المصدر: بناء على نموذج بالاسا ومراجعة الأدبيات العربية (شنجار، 2012؛ الليثي، 2003).

إن التواضع في نتائج التكامل الاقتصادي العربي يعود في جزء كبير منه إلى الجمود في المراحل الأولى، والتفاوت في الالتزام بالمتطلبات الأساسية، وهو ما سيتم تحليله عند مناقشة المعوقات.

المبحث الثاني: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والتحديات

تُشكل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تاريخاً طويلاً من المبادرات التي لم ترقَ إلى مستوى الطموح، حيث ظلت النتائج المتحققة متواضعة، ولم تتجاوز في أغلب الأحيان حدود التعاون بدلاً من التكامل العميق (شنجار، 2012).

أولاً: المسار التاريخي الموجز

1. **مرحلة الطموح النظري (الخمسينات والستينات)**: تميزت بالتوقيع على وثائق طموحة مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (1957) وإطلاق السوق العربية المشتركة (1964). لكن هذه المشاريع فشلت في تحقيق أهدافها بسبب أزمة الثقة السياسية وغياب الإرادة لتجاوز المصالح القطرية الضيقة (بموثا، 1983).
2. **مرحلة المؤسسات المتخصصة (السبعينات والثمانينات)**: تم التركيز على إنشاء المؤسسات التنموية والصناديق التمويلية (كالصندوق العربي للإنماء)، مما وجه العمل المشترك نحو التعاون المالي والتمويلي بدلاً من التنسيق الإنتاجي والهيكلي.
3. **مرحلة التحرير التجاري (1997 وحتى الآن):** تُعد إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) أهم إنجاز، حيث هدفت إلى إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء.

ثانياً: مؤشرات التواضع في الإنجاز

يُعتبر حجم التبادل التجاري البيني العربي المؤشر الأوضح على ضعف الإنجاز، حيث لم تنجح المنطقة العربية في رفع هذه النسبة إلى المستويات العالمية مقارنة بالتكتلات الأخرى.

جدول رقم (3): حصة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة الخارجية (مؤشرات مختارة).

المنطقة / التكتل	حصة التجارة البينية(%)	الفترة الزمنية (تقريبية)
الدول العربية	10% - 13.8%	2019 – 2024
الاتحاد الأوروبي	حوالي 60%	
الآسيان	حوالي 25%	

خلاصة: إن بقاء نسبة التجارة البينية حول 13%، بالرغم من تحرير الرسوم الجمركية في إطار GAFTA، يؤكد أن المشكلة تكمن في عدم تكامل الهياكل الإنتاجية واستمرار وجود عقبات غير جمركية تُعرقل حركة التجارة (الندوي، 2023؛ عجيمة، 1988).

المبحث الثالث: المعوقات الرئيسية للتكامل الاقتصادي العربي

واجهت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مجموعة من المعوقات المتشابكة التي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات رئيسية، وهي السبب المباشر لعدم تجاوز المنطقة مرحلة التجارة الحرة إلى مراحل أعلى من الاندماج:

أولاً: المعوقات السياسية والمؤسسية

تُعتبر هذه الفئة هي الأهم، حيث تتحكم في تنفيذ جميع القرارات الاقتصادية:

1. **غياب الإرادة السياسية:** تراجع الالتزام السياسي بالتكامل لصالح المصالح القطرية والاحتفاظ بالسيادة الكاملة على رسم السياسات الاقتصادية والمالية.
2. **الصراعات والنزاعات الإقليمية:** أدت حالة عدم الاستقرار والصراعات في العديد من الدول العربية إلى إضعاف الثقة البينية وتجميد المشاريع المشتركة.

3. **تضارب الاتفاقيات الدولية:** عقد العديد من الدول العربية اتفاقيات ثنائية أو إقليمية مع تكتلات أجنبية (كالاتفاقيات الأورو-متوسطية) تتعارض في كثير من الأحيان مع الالتزامات العربية المشتركة (شنجار، 2012).

ثانياً: المعوقات الهيكلية والاقتصادية

تتعلق هذه المعوقات بالبنية الاقتصادية الداخلية للدول العربية:

1. **تشابه الهياكل الإنتاجية:** تعتمد غالبية الاقتصادات العربية على تصدير النفط والغاز والمواد الخام، واستيراد السلع المصنعة، مما يؤدي إلى التنافس بدلاً من التكامل (الندوي، 2023).
2. **التبعية للسوق العالمية:** استمرار الارتباط الوثيق بالأسواق الأوروبية والآسيوية والأمريكية كشركاء تجاريين رئيسيين، وهو ما يعمق فك الارتباط الاقتصادي البيني.
3. **ضعف البنية التحتية اللوجستية:** نقص وتدهور شبكات النقل البري والسكك الحديدية والموانئ التي تربط الدول العربية ببعضها البعض، مما يرفع تكلفة التبادل البيني بشكل كبير (الليثي، 2003).
4. **تفاوت مستويات التنمية:** التباين الكبير في مستويات الدخل والتنمية بين الدول النفطية وغير النفطية يؤدي إلى مخاوف من عدم التوزيع العادل لمنافع التكامل.

ثالثاً: المعوقات الإجرائية والتنظيمية

تتعلق هذه الفئة بآليات العمل والتنفيذ اليومية:

1. **القيود غير الجمركية (NTBs):** استمرار فرض القيود الإدارية، وإجراءات التراخيص المعقدة، والحصص الكمية المقنعة كإجراءات حمائية محلية رغم إلغاء الرسوم الجمركية.
2. **عدم توحيد المواصفات والمقاييس:** اختلاف المعايير الفنية والجودة بين الدول الأعضاء يعيق انسياب السلع ويقلل من تنافسيتها.
3. **نقص المعلومات:** غياب قواعد بيانات موحدة وشفافة حول الفرص الاستثمارية والأسواق وقوانين الاستثمار، مما يعيق حركة القطاع الخاص (مركز دراسات الوحدة العربية، 2023).

يلخص الجدول التالي أبرز هذه المعوقات:

جدول رقم (4): ملخص المعوقات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي.

تصنيف المعوق	المعوق الرئيسي	مثال / المظهر
سياسي/مؤسسي	ضعف الإرادة وتغليب السيادة القطرية.	تجميد قرارات الاتحاد الجمركي؛ تأثر العمل الاقتصادي بالخلافات السياسية.
هيكلي/اقتصادي	تشابه الهياكل الإنتاجية.	المنافسة في تصدير المواد الأولية بدلاً من التكامل الصناعي.
لوجستي/تنموي	ضعف شبكات النقل البيني.	ارتفاع تكلفة الشحن والنقل مقارنةً بالشحن إلى أوروبا أو آسيا.
إجرائي/تنظيمي	القيود غير الجمركية وعدم توحيد المعايير.	تعقيد الإجراءات الجمركية والإدارية والاشتراطات الفنية المختلفة.

المبحث الرابع: مقترحات وحلول لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

إن معالجة التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تتطلب برنامج عمل شاملاً ينتقل من مرحلة التشخيص (المبحث الثالث) إلى مرحلة المعالجة والتفعيل .يجب أن ترتكز هذه المقترحات على تجاوز المعوقات الهيكلية والسياسية والإجرائية التي تم تحديدها.

أولاً: مقترحات على المستوى السياسي والمؤسسي (لمعالجة المعوقات السياسية)

تُعدّ هذه المقترحات هي الركيزة الأساسية، إذ بدون إرادة سياسية حقيقية، تبقى الحلول الاقتصادية حبراً على ورق.

1. **تعزيز الإرادة السياسية وتغليب المصلحة القومية:**
   - يجب اتخاذ قرار سياسي عربي ملزم يقضي بوضع قضية التكامل الاقتصادي على رأس أولويات الأجندات الوطنية والقومية.
   - تفعيل الآلية التي تضمن عدم تأثر القرارات الاقتصادية بالخلافات السياسية أو الإقليمية العابرة.
2. **إصلاح آليات العمل المشترك:**
   - إعادة هيكلة المؤسسات العربية المشتركة، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، لمنحها صلاحيات أكبر للرقابة والإلزام في تنفيذ الاتفاقيات، مع تطبيق مبدأ "القوة الفوق قومية" تدريجياً.
   - تبني آليات مرنة للتكامل تُعرف بـ "التكامل متعدد السرعات "(الليثي، 2003)، تسمح للدول الأكثر استعداداً والتزاماً بالمضي قدماً في مراحل متقدمة (كالاتحاد الجمركي)، مع ترك الباب مفتوحاً للدول الأخرى للانضمام لاحقاً.
3. **تسوية النزاعات الحدودية والإقليمية:**
   - يجب العمل على تسوية النزاعات التي تؤدي إلى تجميد التعاون الاقتصادي وتعيق حركة التجارة والنقل.

ثانياً: مقترحات على المستوى الهيكلي والاقتصادي (لمعالجة التشابه والتبعية)

تستهدف هذه الحلول تغيير البنية الإنتاجية المتشابهة للاقتصادات العربية إلى بنية تكاملية.

1. **إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:**
   - التركيز على التخصص الإنتاجي بناءً على المزايا النسبية لكل دولة (الندوي، 2023). على سبيل المثال، التخصص في الصناعات التحويلية في دول، والتخصص في الزراعة في دول أخرى، والطاقة المتجددة والخدمات المالية في ثالثة، لضمان أن تُنتج كل دولة ما تحتاجه الأخرى.
   - إطلاق برامج استثمارية عربية مشتركة ضخمة في الصناعات التكاملية ذات القيمة المضافة العالية، لتقليل الاعتماد على الاستيراد الأجنبي.
2. **تنويع مصادر الدخل وتقليل التبعية:**
   - إعداد سياسة زراعية عربية جماعية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتقليل التبعية الخارجية، مع تشجيع التخصص الإقليمي في المحاصيل.
   - تطوير القطاع الخاص العربي ومنحه دوراً قيادياً في المشاريع المشتركة.
3. **جذب وتوطين رؤوس الأموال العربية:**
   - خلق مناخ استثماري جاذب وموحد يضمن الشفافية وحماية المستثمر، بهدف إعادة توطين الأرصدة العربية المهاجرة في الخارج والتي تُقدّر بمليارات الدولارات.

ثالثاً: مقترحات على المستوى الإجرائي والمالي (لمعالجة البنية التحتية والقيود)

تستهدف هذه الحلول تجاوز العقبات اللوجستية والروتينية التي تُبقي التجارة البينية متدنية.

1. **بناء وتطوير البنية التحتية اللوجستية التكاملية:**
   - الاستثمار العاجل في إنشاء شبكة نقل عربية موحدة (سكك حديدية، طرق سريعة، ممرات شحن بحرية) تربط الدول العربية بكفاءة عالية، مما يقلل من تكلفة النقل.

- تحديث وتوحيد الأنظمة الجمركية وتسهيل إجراءات العبور على الحدود (عجيمة، 1988).
- إنشاء مركز لوجستي عربي موحد لإدارة حركة التجارة البينية.

2. **تطبيق متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة:**

- التطبيق الكامل والفعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) ، مع إزالة كافة القيود والحواجز غير الجمركية بشكل جذري.
- التوافق على توحيد المواصفات والمقاييس الفنية للسلع والخدمات لضمان انسيابها بين الدول.
- العمل على تأسيس اتحاد جمركي عربي حقيقي (المرحلة الثانية من التكامل) كهدف متوسط المدى.

3. **التنسيق المالي والنقدي:**

- العمل تدريجياً على تطوير الأسواق المالية العربية وربطها ببعضها البعض لتسهيل حركة رؤوس الأموال.
- السعي نحو استقرار الاقتصاد الكلي في جميع الدول كشرط أساسي لنجاح أي تكامل.
- وضع أسس متينة لإنشاء عملة عربية موحدة على المدى البعيد، بعد تحقيق التقارب في السياسات المالية والنقدية (خلف، 2004).

جدول رقم (5): ملخص المقترحات والحلول الإجرائية لتفعيل التكامل الاقتصادي.

المعوق الرئيسي (المشكلة)	الحل المقترح (الآلية)	الهدف الاستراتيجي
ضعف الإرادة السياسية	التكامل متعدد السرعات مع منح صلاحيات إلزام للمؤسسات المركزية.	تجاوز الخلافات السياسية وتطبيق القرارات.
تشابه الهياكل الإنتاجية	التخصص الإنتاجي بناءً على المزايا النسبية.	تحويل الاقتصادات من تنافسية إلى تكاملية.
ضعف البنية التحتية اللوجستية	بناء شبكة نقل عربية موحدة (سكك حديد وطرق سريعة)	خفض تكلفة التجارة البينية وزيادة حجمها.
القيود غير الجمركية	التطبيق الفعلي والكامل لـ GAFTA وتوحيد المعايير والمواصفات.	إزالة الروتين وتسهيل حركة السلع والخدمات.
هجرة الأموال العربية	توحيد وتحسين مناخ الاستثمار وضمان حماية المستثمر.	توطين رؤوس الأموال العربية ودعم التنمية.

خلاصة :إن تفعيل التكامل يتطلب تطبيقاً صارماً لحلول ذات طبيعة مؤسسية وهيكلية قبل الحلول الإجرائية، بدءاً بتعزيز الإرادة السياسية، مروراً بتغيير الأنماط الإنتاجية، وانتهاءً بتوحيد القوانين والمواصفات.

الخاتمة

يخلص البحث إلى أن قضية التكامل الاقتصادي العربي لا تزال تمثل تحدياً استراتيجياً يواجه العمل العربي المشترك. فرغم توفر جميع مقومات التكامل (الموقع، الموارد الطبيعية والبشرية، والسوق الواسعة)، ورغم الإطار المؤسسي الذي وضعته جامعة الدول العربية (منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة نظرياً)، فإن مسيرة التكامل بقيت متواضعة ولم تتجاوز في معظمها مرحلة التعاون الجزئي، متوقفة عند حدود منطقة التجارة الحرة دون التمكن من الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً كالاتحاد الجمركي. لقد أثبت الواقع أن الأزمة ليست في غياب الإمكانات، بل في غياب الإرادة السياسية الفاعلة وفي استمرار المعوقات الهيكلية والإجرائية التي أثرت سلباً على حجم التبادل البيني ونوعية التنمية.

نتائج الدراسة

بناءً على التحليل المفاهيمي وتقييم المسيرة التاريخية ورصد المعوقات، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1. هيمنة الطابع التعاوني لا التكاملي :لم ينجح العمل الاقتصادي المشترك في التحول من مرحلة التعاون (الذي لا يتطلب التنازل عن السيادة) إلى مرحلة التكامل (الذي يتطلب تنسيق وتوحيد السياسات).
2. فشل تجاوز مرحلة التجارة الحرة :بالرغم من إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، بقيت حصة التجارة البينية العربية متدنية (لا تتجاوز 14%)، مما يشير إلى أن إلغاء الرسوم الجمركية لم يكن كافياً، وأن القيود غير الجمركية (اللوجستية والإدارية) هي المعوق الفعلي.
3. الأولوية للمعوقات السياسية :تُعد المعوقات السياسية (أزمة الثقة، الصراعات، وتغليب المصالح القطرية على القومية) هي السبب الجذري وراء فشل تنفيذ وإلزام الدول بالقرارات الاقتصادية المتخذة.
4. تشابه الهياكل الإنتاجية :يشكل تشابه الهياكل الإنتاجية (الاعتماد على المواد الأولية والنفط) والتبعية للسوق العالمية تحدياً هيكلياً، حيث يؤدي هذا التشابه إلى المنافسة بين الدول بدلاً من التكامل والتخصص.
5. ضعف البنية التحتية اللوجستية :عدم وجود شبكة نقل عربية موحدة وفعالة (طرق وسكك حديدية) يزيد من تكاليف التجارة البينية ويجعل التجارة مع الدول الأجنبية أسهل وأقل كلفة.

التوصيات والمقترحات

لتفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وتجاوز حالة الجمود، توصي الدراسة بما يلي:

1. تبني التكامل متعدد السرعات :يجب الانتقال إلى نموذج "التكامل متعدد السرعات "الذي يسمح للدول الأكثر استعداداً والتزاماً (اقتصادياً وسياسياً) بالمضي قدماً في تطبيق الاتحاد الجمركي كخطوة إلزامية فورية، مع منح الدول الأخرى فترات انتقالية للانضمام.
2. إعادة هيكلة الإنتاج نحو التخصص :على الحكومات والقطاع الخاص العربي أن يتبنى خططاً استثمارية مشتركة ترتكز على الميزة النسبية لكل دولة، بهدف خلق هياكل إنتاجية تكاملية (تخصص إقليمي) بدلاً من البقاء على الهياكل التنافسية الحالية.
3. الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية :يجب تخصيص الموارد لتمويل وبناء شبكة نقل ولوجستيات عربية متكاملة (طرق، سكك حديدية، موانئ ومناطق لوجستية جافة) لتسهيل حركة التجارة والاستثمار وخفض تكلفتها.
4. تصفير المعوقات غير الجمركية :يجب وضع آلية عربية موحدة وفعالة للإلغاء الفوري والجذري لكافة القيود غير الجمركية، وتوحيد القوانين المتعلقة بالمنشأ والمواصفات والمقاييس الفنية والبيئية لتكون موحدة على مستوى الوطن العربي.
5. تفعيل دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية :يجب منح القطاع الخاص العربي دوراً قيادياً في المشاريع التكاملية، وربط الأسواق المالية العربية ببعضها، وإعادة توجيه الاستثمارات العربية المهاجرة نحو المشاريع التنموية المشتركة.

المراجع)

1. بموثا، ع. هـ .(1983) .التعاون الاقتصادي العربي .بيروت: معهد الإنماء العربي .
2. جميلي، ح .(2005) .دراسات في الاقتصادي العربي المشترك .طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا .
3. خلف، ف. ح .(2004) .اقتصاديات الوطن العربي .عمان: مؤسسة الورق للنشر .
4. شنجار، ع. ح. (2012). التكامل الاقتصادي العربي "مسيرة طويلة ونتائج متواضعة ."مجلة الإدارة والتنمية والدراسات، .(1)
5. عبد الرحمن، أ. (1997). تنمية التخلف وإدارة التنمية .مركز دراسات الوحدة العربية، .(32)

6. عجيمة، م. ع .(1988) .فصول في الاقتصاد العربي .بيروت: الدار الجامعية .
7. علي، أ. م. (2010). ثقافة إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة "أبعادها الاقتصادية على مسار التنمية في الدول العربية ."المجلة الأكاديمية المصرية، .(13)
8. عمورة، ج. (2013). معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، .(1)
9. قدي، ع. م. (2012). التكامل الاقتصادي العربي "الواقع والآفاق ."مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (2).
10. قدور، ن .(2006) .مستقبل الاقتصاد العربي في ظل العولمة .طرابلس: المركز العالمي للدراسات .
11. كنعان، ط. ح. (2005). الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية .مركز دراسات الوحدة العربية، .(40)
12. الليثي، ع .(2003) .التكامل الاقتصادي العربي .القاهرة: دار النهضة العربية .
13. محمد، ن. ن. ا. (2001). أولويات التكامل العربي .الأهرام .
14. الندوي، م. (2023). التكامل الاقتصادي العربي "المسارات والتحديات ."مجلة دراسات الوحدة العربية، (يوليو) .
15. الهيثي، ن. (2005). مستقبل التنمية في الوطن العربي .مجلة الدراسات العليا، .(17)

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.